الاعشاب البرية تنبت بجانب الينابيع وليس عند الاطراف

اخلاء مستوطنة عمونا يذكرنا بمدى اجرامية الحكومات التي اغلقت عيونها عن الاعمال البشعة بحق الفلسطينيين

■ قوات الشرطة التي تدخلت في عمونا كانت عنيفة وقاسية كعادتها الا ان هذا العنف كان محدودا بالمقارنة مع ما اعتدنا عليه ـ من دون ذخيرة حية وحتى من دون غاز مسيل للدموع او رصاصات مطاطية وغيرها من الوسائل التي اعتادت اسرائيل على استخدامها في مظاهرات بلعين على سبيل المثال ـ ومن الجيد أنها فعلت ذلك. حقيقة أن الفلسطينيين عرب اسرائيل ومتظاهرين غير عنيفين ضد الجدار الفاصل يستطيعون فقط ان يحلموا باستخدام العصي ضدهم لا تحول العنف المفرط الذي استخدمته الشرطة في عمونا الى مسألة مرغوبة. صحيح أن الشرطة قد تدخلت في عمونا ضد متجاوزين عنيفين وخطيرين للقانون، الامر الذي يستوجب معالجة عنيفة (عندما تتصرف تلك الشرطة بقسوة ضد الابرياء من بائعات الهوى الروسيات وحتى راكب الدراجة الذي يوجه ملاحظة لرجال الشرطة على سياقتهم الهوجاء ـ لا يطالب أحد باقامة لجنة تحقيق) ولكن هناك بالرغم من ذلك فرقا بين الرد الضروري على العنف وبين العنف المفرط. ولكن السؤال الهام ليس درجة العنف الممارسة في هذه المرة وانما درجة القوة ـ خلافا للعنف ـ التي تمارسها الدولة منذ سنوات ضد من يتمردون عليها. ضد المستوطنين هي تتصرف بقوة قليلة جدا وأكثر مما يجب. كل من تفاخر الان بتطبيق القانون في عمونا انما يذر الرماد في العيون: عمونا بقيت في وضعها هذا بفضل نفس الاجهزة القانونية التي تتعامل منذ سنوات بانبطاحية سلبية وحكومات تصمت على الاعمال الاجرامية. في الواقع مشاهد عمونا كانت مسألة لا داعي لها. لو كان الحفاظ على القانون نبراسا لممثلي الدولة لما وضع هناك اي مبنى يستوجب الهدم. كان على الشرطة أن تتواجد هناك منذ أن بدأوا يضعون اسس الفيلا الاولى. وكان على مراقبي الادارة المدنية ان يكونوا هناك عندما وضع عامود الانارة الاول. أما محكمة العدل العليا فقد كان عليها أن تقول كلمتها بصورة حازمة منذ المداولة الاولى في الالتماس الذي قدمته حركة السلام الان. انبطاحية هذه الاجهزة هي التي ألزمت ارسال الجنود فوق الاحصنة للتصرف بعنف في ساحة الجريمة.

ولكن عمونا هي حالة خاصة هامشية في أهميتها. المناطق مزروعة بالعمونات والتي كنا سنوفر على أنفسنا المشاهد العنيفة التي شاهدناها وسنشاهدها في العمونات القادمة لو أن الدولة كانت قد مارست قوتها ضدها في حينه. الجهة التي أخلت سبيل المتظاهرين العنيفين في حومش وكفار دروم دون محاكمة تلقت في المقابل راشقي الحجارة في عمونا وقد تتلقى في الاخلاء القادم عمليات اطلاق رصاص على الجنود والشرطة.

عندما تبلور الدولة صفقة فضائحية مخزية مع المعتدين على سوق الجملة في الخليل انما تكون هي سببا للمعركة العنيفة القادمة. عندما تسمح بالسيطرة اليومية والبناء على الاراضي المنهوبة هي لا تعطي فقط ضوءا أخضر لتجاوز القانون وانما تتحول بنفسها الى معتدية على هذا القانون. عندما تمتنع الشرطة والنيابة العامة طول سنوات من تقديم المعتدين والناهبين والمنكلين والمشاغبين للمحاكمة وتقوم المحاكم باطلاق سراح المشبوهين بقتل الفلسطينيين بالكفالة ـ فان أجهزة القانون تتحول الى جهة مسؤولة عن عمليات رشق الحجارة ضد الشرطيين. من آخر موظف في الادارة المدنية وحتى أول قاضي في محكمة العدل العليا يعتبر الجميع شركاء في العمل. وضمنهم تدخل وسائل الاعلام التي قامت أجزاء مركزية وهامة منها باحاطة اعمال الاستيطان طوال سنوات باوصاف ايجابية مطلوبة مثل وصفها بالاعمال الطليعية والقيمية وميزت بين المعتدلين والمتطرفين وقالت أمورا متزلفة حول «واجب المصالحة» و«الوحدة». وعلى وجه الخصوص طمست الاعمال الشنيعة الاجرامية التي تقوم عليها كل العملية الاستيطانية. في المناطق تشكلت في الوقت الراهن ميليشيات مسلحة تقوم بزرع الرعب في نفوس المواطنين الخائفين ولم يخطر ببال أحد أن يقف في وجهها. الان عندما انقلب السحر على الساحر يطلبون من القوات الخاصة في الشرطة وحرس الحدود لمكافحة الظاهرة لحظيا بعد أن رسخت جذورها في نفوس الاف الشبان المنفلتين اخلاقيا وقانونيا. الان فقط عندما بدأت الحجارة بالتطاير نحو رجال الشرطة تذكروا عندنا ان عليهم أن يشعروا بالصدمة. أين كان هؤلاء المصدومون عندما وجهت هذه الحجارة والرصاصات الى الفلسطينيين؟ أين كان جهاز القضاء عندما اعتدى مئات المستوطنين على القانون وخرجوا ابرياء أنقياء أو لم يقدموا للمحاكمة أصلا؟ واين كان ايهود اولمرت الذي يسعى الان لرسم صورة السياسي الحازم وفارس سلطة القانون لنفسه الان؟ فجأة استيقظت الدولة من غيبوبتها مفزوعة امام الاعشاب البرية الضالة التي نمت في ساحتها الخلفية. المراسل العسكري روني دانيال وصف في آخر الاسبوع كيف سمع ذات مرة الفلاح الاسطوري زروبابل اربيل المتوفى من ماعوز حاييم وهو يحدث المستوطن يسرائيل هرئيل من عوفرا كيف تنمو الاعشاب البرية: قال له انها لا تنمو في أطراف الحقل كما يدعي المستوطنون وانما في وسطه بجانب صنابير الري المركزية التي تنطلق منها خطوط الري للحقول. في حقولنا نبتت نباتات برية بجانب ينابيع المياه المركزية ونحن اغلقنا العيون.

جدعون ليفي
كاتب في الصحيفة
(هآرتس)

يمكن توفير الدم والوقت.. ودعونا في حدود 1967 ولن يكون لكم عمل

يحيى موسى أحد ايديولوجيي حماس: منطق الحل «المقبول» لا يلزم حماس ان تعترف باسرائيل

■ بدأت المحادثة على درجات البيت الاسمنتي ليحيى موسى، وهو في المحل الـ 18 في قائمة حماس، وافتتح بملاحظة على العمل الكثير الذي يخلقه الفلسطينيون وحماس للصحافيين. «دعونا لأنفسنا ولن يكون لكم عمل»، اقترح موسى، وكان واضحا أنه لا يقصد الصحافيين بل الاسرائيليين. وعندما سُئل «ما الذي تقصد اليه من قولك دعونا؟ أتدعكم في حدود 1967 أو 1948؟» اجاب بغير تردد: 1967.

جرت المحادثة مع صحيفة (هآرتس) في الاسبوع الماضي، في مخيم اللاجئين الأمل في خان يونس. «يوجد لاسرائيل فرصة ذهبية»، قال، «أن توفر دما ثمينا، ووقتا وموارد وان توافق على حل مقبول». منطق الحل «المقبول»، بحسب قوله، لا يلزم حماس ان تعترف باسرائيل.

سبق موسى آخرين في حركته الى عرض هذا الموقف وادماجه في تصور ديني ـ سياسي. يقولون في حماس انه يوجد لموسى وسيكون له مكانة مهمة في صياغة مواقف الحركة وطريقها في السنين القادمة ـ من غير صلة بمحله في القائمة وبحقيقة أن الجمهور الاسرائيلي لا يعرفه. موسى، كما يبين رفاقه، يمثل من يؤكدون التطور الذي طرأ طول الوقت على التفكير الاسلامي، وهو أن فهم النص القرآني يتسع طول الوقت، مع التطورات التاريخية.

مشاركة حماس في الانتخابات للمجلس التشريعي فوز للتيار الذي مثله موسى في السنين العشر الاخيرة: فقد كان من منشئي الخلاص، وهو حزب الانقاذ الوطني الاسلامي، في 1995. لم يعتزل افراده حماس، لكنهم أيدوا المشاركة في الحياة اليومية السياسية للجمهور الفلسطيني. والبرنامج الحزبي ـ مثل برنامج حزب الاصلاح والتغيير الذي نافس في انتخابات 2006 ـ لم يشتمل على «الكفاح المسلح» سبيلا للعمل. الحزب، الذي انضم الى منظمة التحرير الفلسطينية في 1996، أجرى انتخابات وانتخب موسى أمينا عاما.

مع شبوب الانتفاضة ضعف في حماس التيار الذي يؤيد الاندماج السياسي في السلطة، وعزل موسى في الانتخابات التي اجريت وانحل الحزب. لكن اليوم، في تقدير موسى، الحركة الاسلامية أكثر توحدا من أي وقت مضى من وراء وجهة النظر التي فحواها «انه يجب ان يؤخذ بالحسبان الاحتياجات الواقعية مع ملاءمة مبادئنا وتفكيرنا الاعتقادي».

الواقع، كما يقول موسى، يفرض «عبئا ثقيلا» على حكومة ممكنة تترأسها حماس. «التركة التي تركتها فتح ثقيلة. فالمؤسسات الفلسطينية مهدومة، والفساد منتشر جدا كأنما سيطرت علينا المافيا، وشعبنا مرهق، والقطاع العام ضخم وغير منتج، ويوجد تعلق بالمساعدة الخارجية الى حد الابتزاز السياسي. لكن الحركة الاسلامية تخطو خطوات تدريجية للحصول على المسؤولية. هذا تطور يحتاج الى وقت، وبخاصة في حركة اعتقادية، لكن حماس تملك مرونة كبيرة وهي تتطور تطورا أسرع من الآخرين».

قلت للافراد الذين يهم ان يبين لهم، إنه لا يوجد لحماس موقف مبدئي يقول انه لا يحل اجراء مفاوضات «مع اسرائيل». لكن القاعدة التي تقوم عليها المفاوضات السياسية في السنين الاخيرة كانت غير محقة ومضرة بمصالحنا، الى حد الكارثة الوطنية. اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل دولة قائمة في أرض محددة، لكن اسرائيل اعترفت بكيان غير موجود على الارض، بكيان مجرد. لهذا لا يوجد تساو بين الاعترافين. كانت المفاوضات معلقة دائما بإرادة الاسرائيليين، وبرهن الاسرائيليون على أنه ليس لهم خطة سلام. لم ينووا الاعتراف بأدنى قدر من حقوق الشعب الفلسطيني. لهذا توقفت المفاوضات. اذا ما اجريت المفاوضات على أساس جديد، تعترف فيه حكومة الاحتلال بأن هذه أرض محتلة وأنها مستعدة للخروج منها ـ فعندئذ سنفاوض على الخطوات والاجراءات. لا توجد مشكلة، من أن نجري مفاوضات تفضي الى انهاء الاحتلال. هذا فيما يتصل بالجانب السياسي من المفاوضات. أما فيما يتصل بالجزء المدني من الاتصالات باسرائيل ـ المعابر، والرخص للمرضى، والضرائب، والعمال ـ فهذه امور يومية، لا توجد لحماس اية مشكلة في أن تشغل نفسها بها».

«يوجد طلب مسلف أن نعترف باسرائيل. هل أقام شارون واولمرت موقفهما على مفاوضات ام على خطوات احادية الجانب؟ عارض شارون اوسلو وهدم اوسلو. أفي كل مرة يفوز فيها حزب اسرائيلي جديد بالسلطة، يطلب اليه ان يعترف بالشعب الفلسطيني او بالسلطة او بمنظمة التحرير الفلسطينية؟ لا. منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تتولى الملف السياسي، ومنظمة التحرير الفلسطينية هي اطار اوسع من السلطة. نحن جزء من السلطة. اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل. لماذا يطلب الينا أن نعترف باسرائيل؟ ان ما يطلب عندنا ومن ناحيتنا هو أن نواجه الوضع على الاساس الموجود. ان تفعل ما يُطلب اليك وأن أفعل ما يُطلب الي، بغير صلة بالاعتراف او عدمه.

«لا أقول لك «اعترفي بحركة حماس» أنا مستعد لاجراء تفاوض مع عدوي. اذا فاوضتني فلا يعني ذلك انني متفق معك، بل أنه يوجد نزاع، وانتفاضة، ومقاومة، وآلاف القتلى. اذا كان المجتمع الاسرائيلي يريد التوصل الى انهاء المواجهة، فعليه أن يجلس وان يبحث مع اعدائه. نحن كمسلمين مستعدون لاحترام كل اتفاق، اذا ما وصلنا اليه. توجد دول اخرى بينها مشكلة اعتراف. أعطني أرضي، لندخل في مباحثة في الاعتراف. لكن لا تطلب الي، كشرط مسلف أن اعترف باسرائيل.

اذا ما دفعوا هرا الى الزاوية، فانه يصبح نمرا. هذا ما يحدث للبشر وللحركات. لهذا أقول ان على الجميع، وبخاصة على الاحتلال، الا يضيعوا الوقت، وان يوفروا دم الناس، والمال والجهود، والتوصل الى حل مؤقت، يمكن الجميع من تأسيس علاقات محترمة. هلم لا نشغل أنفسنا بما سيكون بعد هذا الحل المؤقت، بعد عشرات السنين، او مئات السنين، او بعد الف سنة. لماذا خرج الاحتلال من غزة الان فقط؟ ألم يكن يستطيع فعل ذلك من قبل، وان يوفر الدماء والوقت؟ أتخوف أن تكون الامور تتطور نحو كوارث أكثر. لكننا نستطيع توفير الوقت، ونحن مستعدون الا نهاجم، اذا ما توصلنا الى حل مقبول، اذا لم يكن الحل (المؤقت) مقبولا عند الاسرائيليين ـ فليكن. يمكن العيش في دولة واحدة بدل اثنتين. أعيدوا اللاجئين الذين طردوا ونحن مستعدون لحل تاريخي (دائم، عميرة هاس).

اذا أردتم العيش في المكان الذي تعيشون فيه، وان نعيش في المكان الذي نعيش فيه ـ فلا بأس. ولكن لا يوجد شيء يسمى اعترافا باسرائيل. هذا غير ممكن. اذا اردتم الامن، فلا بأس. لكن هذه الارض لي. أنا اعيش هنا منذ 3 الاف سنة وسأعلم ابنائي، حتى اذا ما مضيت الى اريزونا، أن هذه خريطة فلسطين. ومن فضلكم، قولوا انتم لابنائكم ان خريطتكم هي من النيل الى الفرات. لن أعترف بحق السالب ان يسلبني. ولكن اذا كانت هنالك معاهدات فسنحترمها. واذا لم تريدوا أن تكون لنا دولة، فسنعيش في دولة جميع مواطنيها. لقد اصبحوا يقولون لنا أصلا أن الدولتين شيء غير ممكن، لان الاحتلال ضم الارض كلها وقسّم الضفة.

أجرت المقابلة: عميرة هاس
مراسلة الصحيفة للشؤون الفلسطينية
(هآرتس)

الرسم تجاوز الحد الفاصل بين العنصرية وبين حرية الرأي والتعبير

المحافظة على حق المسلمين وكرامتهم لا يعتبر تنازلا

■ بعد خروج السبت عُدت الى العمل في هيئة تحرير الصحيفة، وذلك لأبدأ العمل الخاص بالرقابة الصحفية. المقال الذي كتبه الصحافي يعقوب احيمئير والذي رأيته مجرد مقال لا يعدو كونه زخرفة لا طائل منها في موضوع الكاريكاتور الذي نُشر في احدى الصحف الاوروبية، وأثار حفيظة المسلمين في العالم، لا سيما وأن المقال كان يتضمن نشر أحد هذه الرسوم الكاريكاتورية التي أثارت العالم الاسلامي، فقد قررت في نهاية الأمر عدم السماح بنشر هذا الكاريكاتور.

الصحيفة البريطانية المعروفة «الاندبندنت»، نشرت صورة كاريكاتورية كبيرة يظهر فيها «مسخا لاساميا» كبيرا. فقد رسمت اريبل شارون على شكل مسخ خرافي ينشب أسنانه في جسم طفل فلسطيني وليد، وبعد ذلك أخذت صحف اخرى في دول اسلامية واوروبية ايضا اعادة نشر ذلك الرسم الكاريكاتوري. وغير ذلك، قيام كثير من الصحف الاوروبية برسم صور ورسومات كاريكاتورية عن اسرائيل في مواضيع كثيرة، وهي في حقيقة الأمر «رسوم لاسامية»، كما نفهم ذلك على حقيقته.

وهنا يقول أحيمئير أن من يشتم ويمسخ الآخرين يجب أن يتحمل ما يفعله الآخرون به، وأن من يحاول إذلال الناس يجب أن لا يُظهر نفسه داعية خير وأخلاق عندما يفعل الآخرون ذلك به. وهذا الموقف الذي يتحدث عنه احيمئير صحيح بالنسبة للعالم الاسلامي لأنه صادق ومُحق في موقفه من الناحية الاخلاقية المحددة (حول حق الجميع بالدفاع عن النفس)، وحول موضوع التلون العقائدي، ولكن هذا كله لا يعني أن مقولة العين بالعين صحيحة أو أنه يمكن لكل من يريد، أن يُقدم عليها. وأن الرد على السياسة والتوجهات العنصرية اللاساسية التي تحدث هنا وهناك، سواء في دول العالم الاسلامي أو الدول الغربية الاوروبية، لا تُعطي الحق بالرد العنصري المقابل ضد الجانب الآخر.

السؤال الأكثر دقة وصحة في هذا الموضوع هو: هل حرية إبداء الرأي تعطي الحق بنشر رسوم كاريكاتورية نازية؟ اذا كانت الاجابة ايجابية بـ«نعم»، فان هذا صحيح بالنسبة لكل الأديان، ودون تمييز أو فرق بينها. ولكن، اذا كانت الاجابة سلبية بـ«لا» ـ على الأقل فان كاتب هذه السطور يعتقد بأنها «لا» ـ فمع كل الاحترام لحرية التعبير والرأي، فان العنصرية وفي ضمنها اللاسامية، لا يمكن أن تشملها حرية الرأي والتعبير.

هذه الآراء، وهذا التحليل، ليس مجرد تحليل ورأي في موضوع محدد يدور حول هذا الرسم الكاريكاتوري الذي نشرته احدى الصحف الدانماركية، وأن هذا الرسم بالتحديد هو الذي تجاوز الحد الفاصل بين العنصرية وبين حرية الرأي والتعبير. فهذه مسألة بالغة الأهمية، ولكنها ليست، حسب رأيي، الأكثر أهمية في الموضوع، ذلك لأن صحفا اوروبية أثبتت أنها تتجاوز هذه الحدود، وقد سبق وأن قلنا إن هذه كانت رسوما كاريكاتورية لاسامية، وهذا هو المهم، لكن الأكثر أهمية هو: أن حرية ابداء الرأي يمكنها التنازل عن «الضرر غير اللازم» أو الأذى الزائد الذي لا حاجة له لكي يكون أذى مُوجها ومقصودا، الهدف منه هو إلحاق الأذى وإثارة حالة من الفوضى العنصرية التي لا ضرورة لها. لا حاجة لخروج مظاهرة كهانية (نسبة للحاخام كهانا)، ترفع اصواتها صارخة «الموت للعرب» داخل مدينة أم الفحم مثلا، وذلك لكي نعطي الحق بالتعبير عن الرأي ونؤكد على هذه الحرية، ولا ضرورة لنشر رسوم كاريكاتورية ضد الاسلام، وذلك حتى نُظهر رأينا في مسائل محددة توارثت ونمت بفعل نوعية محددة من الثقافة الاسلامية، كما يفهمها البعض.

المسلمون في العالم شعروا بالاهانة والأذى من تلك الرسومات التي أظهرت الرسول محمد (عليه الصلاة والسلام) على نحو استفز مشاعر المسلمين في العالم، والتي تسببت برد فعل غاضب على نحو غريب جدا أثار التساؤل والاستغراب في عيون مراقبين محايدين. من حقهم ومن مصلحتهم أن نحافظ على كرامتهم، فهذا لا يعتبر تنازلا ولا خضوعا لهم، تماما كما هي الحال من الناحية الاخرى، فالتنازل عن نشر رسم كاريكاتوري معاد للصهيونية، فانه لا يعني تنازلا وخضوعا لليهود (في اسرائيل أو في العالم)، وهذا لا يعني ايضا بطبيعة الحال أن كل ما يُسيء بحاجة الى الرقابة وموقفها، بل إن المسألة هي فقط مسألة قياس وموقف محدد.

كل من يريد مشاهدة الرسومات التي نشرت وتسببت في هذه الزوبعة، يمكنه البحث عنها ومشاهدتها في مواقع الانترنت الكثيرة جدا التي تسابقت وتنافست في نشرها، ولا ضرورة لاعادة نشرها في صحيفة هنا، لا سيما وأن هذا الصراع الذي نراه يزيد ويتصاعد ويأخذ أبعادا اسلامية جوهرية، وهو ليس مجرد حديث عن حرية التعبير، لذلك فان خادمكم (يقصد الكاتب نفسه)، قرر الاستغناء والتنازل عن صب نقطة زيت جديدة على النار المشتعلة.

بن درور يميني
(معاريف)

في الوقت الذي فشلت فيه وثيقة جنيف وبرامج المستوطنين في تحديدها

مسار الجدار الفاصل بدأ يُحدد الكتل الاستيطانية على الارض

فلسطينية وطفلها يحاولان القفز من معبر للسور الفاصل

■ التصريحات التي تُفيد بأن اسرائيل ستحتفظ بالكتل الاستيطانية في الضفة في اطار التسوية الدائمة، ربما كانت الأكثر شعبية في اوساط السياسيين الاسرائيليين. الأمر غير الواضح هو أين توجد هذه الكتل الاستيطانية بالتحديد.

وثيقة جنيف تحدد بوضوح المستوطنات التي ستُضم لاسرائيل.

وهي عبارة عن المستوطنات المجاورة للقدس ـ معاليه ادوميم وجفعات زئيف ـ غوش عصيون ومستوطنات اخرى مجاورة للخط الاخضر (في غربي الضفة). الى جانبها تُبقي مبادرة جنيف في حدود اسرائيل الأحياء اليهودية في شرقي القدس.

في هذه الأحياء يقطن 180 ألف يهودي. أما في المستوطنات الموجودة في الضفة فيقطن 240 ألف يهودي. أي أن عدد المستوطنين خلف الخط الاخضر يبلغ بالاجمال 420 ألف يهودي. حسب وثيقة جنيف سيبقى 75 في المئة منهم ضمن حدود اسرائيل. بكلمات اخرى، سيضطر أكثر من 100 ألف مستوطن الى مغادرة منازلهم والرحيل عن المستوطنات التي سيتم اخلاؤها. الحديث يدور حول كل المستوطنات الموجودة في قلب السامرة وعلى رأسها اريبل والمستوطنات المحيطة برام الله وكذلك كريات اربع وجبل الخليل.

إلا أن الصورة حسب تصور المستوطنين مغايرة تماما. مجلس «يشع» يقول إن المستوطنين يطالبون بالحفاظ على سيطرة اسرائيل على أكثر من 50 في المئة من مساحة الضفة. وهي كل ما اعتُبر ضمن اتفاق اوسلو منطقة (ج)، أي المنطقة التي اتُفق على بقائها في الوقت الراهن ضمن السيطرة الاسرائيلية الكاملة. مجلس «يشع» اتبع ايضا طريقة سيطرة على الاراضي حتى يُعوض نفسه عن الضعف الديمغرافي الذي يتميز به المستوطنون. وهكذا، ما بدأ في عام 1978 كمستوطنة حضرية صغيرة ـ اريئيل ـ امتد واتسع ليصبح مدينة بكل معنى الكلمة. وحول هذه المدينة أقيمت مستوطنات اخرى اتصلت مع بعضها البعض بطرق متعددة متنوعة. بين هذه الطرق: توسيع الساحات البلدية للمستوطنات وشق الطرق الالتفافية واقامة مناطق صناعية وبناء بؤر استيطانية. بذلك نمت الكتل الاستيطانية التي يجري الحديث عنها بحيث أصبحت حسب مفهوم مجلس «يشع» تشمل اغلبية اراضي الضفة.

إلا أن ما التهم الأوراق لمجلس «يشع» مثلما حدث مع خطة جنيف كان مسار الجدار الفاصل. كل البناء الاسرائيلي في الضفة الغربية تقريبا يجري في المستوطنات الموجودة في الجانب الاسرائيلي من الجدار.

في المقابل جمدت حكومة اسرائيل ومؤسساتها اعمال التنمية والتوسع في المستوطنات الواقعة في الجانب الشرقي (الفلسطيني) بصورة تامة. مسار الجدار وجه ضربة قاصمة لخطط المستوطنين، إلا أنه يقضي ايضا على خريطة جنيف لأن البناء الواسع في المستوطنات يشمل مستوطنات كان من المفترض اخلاؤها حسب جنيف.

أين هي الكتل الاستيطانية حسب مسار الجدار الفاصل؟ ثلاثة تجمعات غربي الضفة محددة بصورة واضحة تماما. في الشمال ـ كتلة حنتيت شكيد. وجنوبها ـ سلعيت وتسوفيم، واذا توغلنا جنوبا أكثر ـ الفيه منشه. من هناك ولاحقا ـ الكتلة الرابعة الكنا وشعار افرايم واورانيت التي يمكن أن تمتد منها اصبع الى داخل السامرة وتشمل اريئيل والمستوطنات حولها. قضية الجدار في منطقة اريئيل لم تُحل، ولذلك يصعب تحديد مصير هذه الكتلة نهائيا. جنوبا أكثر يوجد التكتل الاستيطاني موديعين عيليت ومن بعده في اتجاه القدس ـ كتلة بيت حورون وجفعات زئيف. باستثناء اريئيل، المشكلة الثانية الصعبة للمسار هي معاليه ادوميم. هنا يطرح السؤال أين سيمر الجدار الواقع شرقي القدس وأي مستوطنات ستُدمج فيه. جنوبي القدس تصبح صورة المسار أكثر وضوحا وتشمل غوش عصيون، وفي جبل الخليل ـ ربما تشمل مستوطنة أو اثنتين واقعتين على خط الحدود تماما.

مسار الجدار يجيب اذن على قضية موقع الكتل الاستيطانية وحجمها. الكتل حسب هذا المسار ستشمل 80 في المئة من المستوطنين في الضفة (اضافة الى سكان الأحياء اليهودية في شرقي القدس). 40 ـ 50 ألف مستوطن سيضطرون للرحيل. لم يصرح أي طرف رسمي بذلك ولكن هذه هي الصورة الواضحة التي ترتسم على الارض.

داني روبنشتاين
محلل خبير للشؤون الفلسطينية
(هآرتس)

عدم تغييرها لمواقفها سيخلق حالة من تراكم الغضب الذي سينفجر في النهاية

من الأفضل لاسرائيل أن تُسرع بنقل الصلاحية الكاملة لادارة الحياة اليومية في اراضي السلطة الى «أي جهة» تعلن عن استعدادها لتحمل المسؤولية حتى ولو كانت حماس

■ «الشعب الفلسطيني قرر انتخاب حركة حماس بسبب المبادىء التي ترفعها، وكما هي محددة في برنامجها السياسي». هكذا أعلن القيادي في الحركة موسى أبو مرزوق، نائب رئيس الحركة خالد مشعل، وذلك في رده على سؤال: لماذا لا تريد حماس الاعتراف باسرائيل؟، نحن نعرف أن هذه الاجابة لا يوجد لها أساس من الصحة، بل ان حركة حماس نفسها تعرف أن الفلسطينيين لم ينتخبوها فقط لانها تنادي بتدمير دولة اسرائيل. وأن عشرات استطلاعات الرأي التي نُشرت خلال السنة الأخيرة تشهد على ذلك، وقد أشارت في غالبيتها العظمى الى أن الشعب الفلسطيني يريد التقدم في عملية السلام في المنطقة. وأن حركة حماس، بصورة أكيدة، قد حصلت على هذه النسبة من الاصوات التي جعلتها تفوز فقط لأن الناس أرادوها بديلا عن سلطة فاسدة في نظرهم، عملت فقط على تحسين حياة العاملين فيها على حساب مصالح وحياة الشعب الفلسطيني.

ربما تكون هذه هي المعضلة الأساسية الاولى التي تواجه اسرائيل في هذه اللحظات بعد فوز حماس في الانتخابات. فمن ناحية يمكن التأكيد على أن قرار مقاطعة حماس هو قرار صائب من جميع الاتجاهات، فهي معروفة على انها حركة ارهابية، وحسب برنامجها وميثاقها فانها لا تعترف باسرائيل، والأكثر من ذلك انها تتطلع الى القضاء عليها، وهي لا تعترف بالاتفاقات التي تم التوصل اليها والتوقيع عليها بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ومن الناحية الاخرى، فان هذا هو خيار الشعب الفلسطيني، وإن تجاهل النتائج التي ظهرت، وقرار تجميد الاموال الفلسطينية المستحقة لدى اسرائيل للسلطة، الذي يشكل عقوبة جماعية لنحو ثلاثة ملايين ونصف المليون فلسطيني، هو عقوبة لهم لانهم قرروا إحداث تغيير سياسي ـ اجتماعي في نظامهم بطريقة ديمقراطية، وهؤلاء هم الملايين من الفلسطينيين الذين تعبوا وملّوا من الانتفاضة وتقبلوا بسرور بالغ اتفاق الهدنة مع اسرائيل، والآن، عندما تخيلوا امكانية اقامة سلطة نظيفة الأيدي وأكثر تحقيقا للعدالة، فانهم بانتظار عقوبات أكثر وبطرق عديدة اخرى.

يُقال إن «ضفدع الديمقراطية» لا يسهل ابتلاعه، وهكذا تبدو الاحوال الآن، فهذا الضفدع يقف في الحلق ويوشك أن يخنق الفلسطينيين والاسرائيليين على حد سواء، لأن هذه الـ «فلسطين» التي قررت تغيير قيادتها هي مجرد «بطانية مرقعة» في نظر اسرائيل والتي لا تزيد في عينيها عن الاسم الذي تصفها به «الضفة الغربية»، أو في أحسن الاحوال «المناطق المحتلة»، والتي في نهاية الأمر لا يهمها كثيرا من سيحكم هناك بصورة فعلية.

سياسة اسرائيل، حتى على لسان اولئك الذين يعربون عن الاستعداد لمزيد من عمليات الانفصال من جانب واحد، هي مجرد عملية اعادة تنظيم مجددة لهذه «البطانية المرقعة». وحسب هذه السياسة، حتى لو تم رسم خط حدود جديدة، فان الاحتلال لن ينتهي ولن يتوقف ولن يتم الاتفاق والتوقيع على أي تسوية سياسية جديدة أو الاتفاق بصورة نهائية.

وبناء على ذلك، فان احتجاج اسرائيل وصراخها بأنه بعد انتخاب حركة حماس فانه لا يوجد من تتحدث معه أو تتفاوض وتتفق معه على خطوات تسوية، هي ادعاءات ليست حقيقية ولا يصدقها أحد. على العكس من ذلك، فان هذه الصرخات لا يُقصد منها إلا التهرب من تحمل المسؤولية عن أمن واقتصاد وحياة هؤلاء السكان الواقعين تحت الاحتلال الاسرائيلي، والتي لا سبب في استمرار حدوثها واستمرار هذه الحالة القاسية هناك إلا اجراء وجود ووقوع «حدث تاريخي» واحد فقط هو «الاحتلال».

للأسف الشديد، فانه لا يوجد أي ميثاق أو معاهدة دولية تشترط تقديم مساعدات مالية واقتصادية لمواطنين في مناطق محتلة بضرورة اجراء انتخابات ديمقراطية، وانها لا بد من أن تكون نتيجتها انتخاب قيادة علمانية ديمقراطية.

اسرائيل، التي طالبت بـ «دمقرطة» النظام في الاراضي الفلسطينية، وعندما تحققت الديمقراطية وجدت أمامها «حماس»، فانها ليست مطالبة بالتعامل مع حماس، ولا أن تقبل بمندوبيها كمفاوضين معها في الاتصالات التي يجب أن تجري وتستمر، ولكنها، أي اسرائيل، لا مفر أمامها إلا التعامل مع الواقع والتصرف على أنها ما زالت مسؤولة عن هذا الاحتلال ولا يمكنها التنصل من مسؤولياتها.

يوجد أمام اسرائيل طريقان أو خياران لا ثالث لهما: إما العودة الى ما كانت تطلق عليه وتصفه بأنه «الاحتلال المستنير» المتحضر الذي دأب الحكم العسكري (ومن بعده الادارة المدنية) لترتيب عملية دفع رواتب وتطوير الادارات والمؤسسات والخدمات بما في ذلك شبكات المياه والمجاري والكهرباء وشق الطرق، وإما أن تعلن بأنها ستتنازل عن هذه الصلاحيات الى جهة منتخبة من قبل الفلسطينيين (ولتكن حركة حماس على سبيل المثال)، والتي تكون قد أظهرت قوة اعداد وتنظيم وقدرة على فرض نظام وأيديها نظيفة.

إن العودة الى نظرية الاحتلال المباشر بالقوة العسكرية وتسمية ذلك بـ «الاحتلال المدني»، تعتبر عودة سيئة تثير في أذهاننا وذاكرتنا أمورا فعلنا الكثير للابتعاد عنها، كما أن عودة كهذه تشترط على اسرائيل ضرورة القيام بعدد من الخطوات التي لا بد منها، وعلى سبيل المثال: تجريد حركة فتح من السلاح وحلها كتنظيم ذلك لانها لم تعد هي التي تمثل الفلسطينيين، وفي نفس الوقت «تجريد حركة حماس من السلاح» ايضا، ولكن لانها حركة ارهابية ولا تعترف باسرائيل. والى جانب هذا وذاك العودة الى العمليات التي ستكون طبيعية بعد الغاء كل هدنة مع الفلسطينيين بسبب ما أشرنا اليه سابقا، وعندها سيعود المطلب المعقول بنظر الاسرائيليين الى الواجهة «أعطوا الجيش الاسرائيلي الفرصة ليعمل على طريقته» وينتصر.

يمكن القول انه لا زال بامكان اسرائيل الانتظار معتقدة (مقنعة نفسها) أن الفرصة ما زالت سانحة للضغط على حماس بعد أن تكون جميع البدائل الاخرى قد ثبت عدم قدرتها على شيء ايضا. وذلك عندما تتفاقم الازمة الاقتصادية في المناطق، وتتراكم الديون الكبيرة بمبالغ طائلة لشركة الكهرباء القطرية، ولا يتم دفع رواتب جميع العاملين في السلطة وخصوصا رواتب أفراد الاجهزة الأمنية الفلسطينية، واستنفاد موارد وميزانيات المرافق الصحية (المستشفيات) الفلسطينية وغيرها من المواقع والمرافق الحيوية الكثيرة جدا والتي ستواجه حالة من عدم القدرة على الشراء أو التزود بالاحتياجات الأساسية اللازمة. جميع هذه الاحتياجات وجميع حالات الضغط التي ستبرز، كلها ستجد اتجاها واحدا ووحيدا فقط لتصريف غضبها وكبتها وفقرها، كل هذه الضغوط ستتحول من توجيهها الى حماس لتُوجه الى القدس (اسرائيل). من الأفضل لاسرائيل أن تُسرع بقدر ما تستطيع الى نقل الصلاحية الكاملة لادارة الحياة اليومية في اراضي السلطة الفلسطينية الى «أي جهة» فلسطينية تعلن عن استعدادها لتحمل مثل هذه المسؤولية حتى ولو كانوا يطلقون عليها اسم «حركة حماس».

تسفي برئيل
مراسل الصحيفة للشؤون العربية
(هآرتس)

الادارة الامريكية نجحت ببلورة اغلبية قوية راسخة تعترف بالخطر الكامن في المشروع النووي الايراني

■ قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة النووية «اعطاء تقرير» حول ايران لمجلس الامن التابع للامم المتحدة هو خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. هذه الخطوة الأكثر حزما التي جرت حتى اليوم في مساعي وقف التهديد النووي الايراني وكبحه. بعد دروب دبلوماسية طويلة والتي استوجبت التغلب على عدد غير قليل من العقبات وطرح اقتراحات تسووية، نجحت الادارة الامريكية ببلورة اغلبية قوية راسخة تعترف بالخطر الكامن في المشروع النووي الايراني.

طهران مطالبة الان بدفع ثمن تقاريرها الجزئية والكاذبة لوكالة الطاقة النووية خارقة بذلك المعاهدات الدولية التي وقعت عليها والتعرض للعقاب بسبب عدم اكتراثها بالاتفاق المعقود مع الدول الاوروبية العظمى إذ تعهدت بتعليق خطوات تخصيب اليورانيوم. من المعتقد أيضا أن تصريحات الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد المهددة واللاسامية قد جسدت للاسرة الدولية طابع النظام الايراني العدواني ورفضه احترام قواعد السلوك المألوفة بين الدول.

التقرير المقدم لمجلس الامن هو خطوة اولى فقط حتى وان كانت ضرورية في مسار قد يقود الى فرض عقوبات سياسية واقتصادية على ايران. السباق بين الدبلوماسيين في العواصم الغربية وبين مهندسي الذرة الايرانيين سي